

## أوروبا تفرج عن 18.5 مليار يورو من أموال خطة إنعاش إيطاليا





## European Commission

أعطت المفوضية الأوروبية، الجمعة، موافقتها على تسديد الدفعة الثالثة من الأموال المرصودة في إطار خطة الإنعاش المخصصة لإيطاليا، المجمدة منذ أشهر من جانب بروكسل في انتظار توضيحات من روما؛ حيث تبلغ بعد التعديل 18.5 مليار يورو.

كما وافقت المفوضية على التغييرات التي اقترحتها حكومة جورجيا ميلوني بشأن الدفعة الرابعة التي ستُصرف هذا العام.

وعلقت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين في بيان، «لقد أحرزت إيطاليا تقدماً كبيراً في تنفيذ الإصلاحات والاستثمارات» المنصوص عليها في خطة التعافي

من ناحيتها، قالت ميلوني في بيان: «إنني مسرورة جداً بالقرار الذي اتخذته المفوضية، الجمعة، بصرف الدفعة الثالثة من خطة التعافي والموافقة على التغييرات التي اقترحتها الحكومة للدفعة الرابعة». وأضافت: «إنها نتيجة رائعة ستسمح لإيطاليا بالحصول على مبلغ 35 مليار يورو المتوقع بحلول نهاية عام 2023».

### تحقيق الأهداف

وكانت بروكسل قد علقت دفع القسط الثالث من المساعدات لإيطاليا، البالغة قيمته 19 مليار يورو، في انتظار توضيحات بشأن كيفية إنفاق الأموال والمسار المزمع اتباعه لتحقيق الأهداف. ومع التعديلات التي اقترحتها روما، ستُخفّض الدفعة الثالثة إلى 18.5 مليار يورو، بينما سترتفع قيمة الدفعة الرابعة من 16 إلى 16.5 مليار

وبذلك، تخلت روما عن 500 مليون يورو من الدفعة الثالثة، سيتم استردادها في الدفعة الرابعة، بعد أن أُجّلت الحكومة الإيطالية هدف بناء مساكن جامعية مع استحداث 7500 سرير إضافي للطلاب

ويُتوقع أن تحصل إيطاليا، أولى الدول المستفيدة من الخطة الأوروبية لما بعد الجائحة، على 191.5 مليار يورو بحلول عام 2026، لكنها متأخرة في تنفيذ الإصلاحات المطلوب اعتمادها في مقابل المساعدة. وتريد روما أيضاً إجراء تغييرات أخرى على خطة الإنعاش الخاصة بها؛ إذ تقترح على بروكسل تغييرات في 144 من أصل 349 مشروعاً لا يزال يتعين تنفيذها بموجب هذه الخطة بحلول عام 2026.

## جوانب إدارية

تتعلق التعديلات الـ 144 التي ستجري مناقشتها مع بروكسل بشكل أساسي بالجوانب الإدارية والفنية، لكنّ تسعة منها، بقيمة إجمالية قدرها 15.9 مليار يورو، هي مشاريع حُذفت ببساطة من خطة الإنعاش؛ إذ اعتبرت روما أنه ليس لديها فرصة لإكمالها في الوقت المحدد، وفضّلت تخصيص هذه المبالغ لمشاريع أخرى مجدية.

وسارعت المعارضة إلى التنديد بالتراجع عن هذه البنود الإصلاحية التي ينص أحدها على تخصيص 1.3 مليار يورو لتأمين الأراضي الإيطالية ضد المخاطر الهيدرولوجية والجيولوجية، فيما تعرّضت شبه الجزيرة في الأشهر الأخيرة لفيضانات عدة، وتسبب سوء الأحوال الجوية فيها بأضرار بمليارات اليورو.

وأكد وزير الشؤون الأوروبية في إيطاليا رافاييل فيتو، الذي يدير تنفيذ خطة الإنعاش، أن المشاريع المتأثرة بهذا الإجراء سيتم تنفيذها «بأموال أخرى»، موضحاً أن الحكومة «لم تلغ أي تمويل، ولم تجر أي اقتطاعات؛ بل اكتفت بإعادة تنظيم الأموال».

(أ ف ب)